الضَّوابطُ العِلْمِيَّةُ لِمُرَاجَعَةِ المَصَاحِفِ وَتَدْقِيقِهَا

د. عَادِل إِبراهِيم أَبُوشَعْر



مُلَخَّصُ البَحْث

هذا البحث محاولة لوضع أسس وضوابط لتحقيق أعلى درجات الوضوح والبيان للنص القرآني، بما يحقق رسالته في تيسير تلاوته على الناس، وإلى طرح أفكار قابلة للنقاش في رسم المصاحف ومراجعتها وطباعتها، وقد انتظم في مقدمة عامة، وأربعة مباحث، كان المبحث الأول عن رسم المصاحف، وكان المبحث الثاني عن ضبط المصاحف وعدّ الآي، وكان المبحث الثالث عن مراجعة المصاحف وتدقيقها، وكان المبحث الرابع عن طباعة المصاحف ونشرها، ثم تأتي الخاتمة والمراجع العلمية التي عاد إليها الباحث.



مقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد أَنزل الله تعالى كلامه على رسوله محمد ﷺ ميسَّراً للذِّكر، وحفِظه لنا بطريقَي القراءة والكتابة، فسمَّاه قرآناً، وسمَّاه كتاباً، وفي تسميته بهذين الاسمين إشارةٌ إلى أنَّ من حقِّه العنايةَ بحفْظه في الصُّدور والسُّطور جميعاً.

ولما كانت غاية علم التَّجويد وثمرته البيانَ والوضوح للحروف والكلمات والآيات، لإظهار المعاني المستَوْدَعة في القرآن الكريم، حرص علماء الرسم والضبط على أن يكون المكتوبُ في المصاحف غايةً في الوضوح والبيان؛ لتيسير التلاوة على النَّاس الذي هو سبيل أكيد للتدبر والتذكر، قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩].

وهذا الأمر الجليل يضع الأمانةَ في عنق كلِّ كاتب للمصحف وناشره وطابعه بإخراجه على الصورة اللائقة به.

وهذا البحث هو محاولة متواضعة تهدف إلى وضع أسسٍ وضوابطَ ومعاييرَ قياسية لتحقيق أعلى درجات الوضوح والبيان للنصِّ القرآني، بما يحقِّق رسالته في تيسير تلاوته على الناس، وإلى طرْح رؤيةٍ وأفكارٍ وأسئلةٍ قابلة للنقاش في رسم المصاحف وضبطها، ومراجعتها وتدقيقها، وطباعتها ونشرها.

وقد انتظم هذا البحث في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، وجاء العَرْض على شكل نقاط مركَّزة في كل مبحث حتى يسهل الرجوع إليها، وبالله التوفيق.

المبحث الأول
في رسم المصاحف

١. **أن يكون كاتبُ المصحف على دراية بأصول الرسم والضبط**، مبتغياً بعمله وجه الله تعالى، كما كان مشاهير الخطاطين قديماً، فهذا العلَّامة الشيخ محمد بن عبد الله بن سهل الأنصاريُّ، المعروف بابن غطُّوس (ت: ٥٤٢هـ)، كان من أبرع الناس في رسم هجاء المصاحف وجَودة ضبطها، ويقال: إنَّه كتب ألف نسخة من كتاب الله، لم يأخذ على كتابتها أجراً تقرُّباً إلى الله[١].

وتذكر المصادر والروايات أن أبا الأسود الدؤليَّ اختار ناقطَ المصحف من بين ثلاثين كاتباً جمَعهم له زياد بن أبيه، واشترط فيه الدقَّة والفهم والنَّجابة، وأمَره أن يتابِع لفظَه. قال ابن الجوزيِّ: «وقال لزياد: أبغي كاتباً لقناً يفعل ما أقول، فأتي بكاتبٍ من عبد القيس، فلم يرضه، فأتي بآخر، فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقطه نقطةً فوقه على أعلاه، وإذا ضممتُ فمي بالحرف فانقطه نقطةً بين يدي الحرف، وإن كسرتُ فاجعل النقطة تحت الحرف، فإذا أتبعت شيئاً من ذلك غنَّة فاجعل مكان النقطة نقطتين، فهذا نقط أبي الأسود»[٢]. ومع الأسف الشديد فقد ابتُلِيت صنعةُ نسخِ المصاحف اليوم ببعضٍ من جهلة الخطاطين، ممَّن يتعصَّبون للصَّنعة الفنِّية وأسلوب الخطِّ على حساب الالتزام بقواعد رسم المصحف

---

(١) التكملة لابن الأبار (١٠٥/٢)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢٨٠/٣)، ونفح الطيب للمقَّري (١٥١/٣)، ومخالفات النساخ لأحمد شرشال (ص١١).

(٢) المنتظم (٩٦/٦)، وانظر: المحكم (ص٤٣)، والمقنع (ص١٢٩)، ومناهل العرفان (٤٠٨/١).

وضبطه. قال أبو داود سليمانُ بن نجاح شيخُ صنعة الضبط بعد الدانيِّ عائباً على جهلة الخطاطين، قال: «كما يفعلُه كثير من الجهلة ممن ينتحل كتابةَ المصاحف من أهل عصرنا بغير علمٍ، ولا تعلّم من عالمٍ معروفٍ، مشهورٍ بالرِّواية وعلم الكتابة»[(١)].

٢. **الالتزام بالرسم العثماني في المصاحف إنَّما هو الالتزام بركنٍ من أركان ثبوت القرآن المتمثِّل بقواعده الستِّ من الحذف والزيادة والإبدال والفصل والوصل... إلخ**، فلا يجوز كتابة المصاحف بالرسم الإملائي، وقد نقل الإمام أبو عمرو الدانيُّ عن الإمام مالك بن أنس، فقال: «سُئل مالك - رحمه الله تعالى - فقيل له: أرأيتَ من استكتَب مصحفاً اليوم، أتَرى أن يكتب على ما أَحدث الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا أرى ذلك، ولكن يَكتب على الكتْبة الأولى. قال أبو عمرو: ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة»[(٢)]. وقال الإمام الجعبريُّ معقباً على قول مالك رضي الله عنه: «وهذا مذهب الأئمة الأربعة، رضي الله عنهم، وخصَّ مالكاً لأنه حَكى فُتياه، ومستندهم مستندَ الخلفاء الأربعة»[(٣)].

٣. **المحافظة على الرسم العثمانيّ لا دخل له بأسلوب الخطّ والكتابة**، فصورُ الحروف تَخْتَلِفُ أشكالها بحسب نوع الخطّ؛ إذ كلُّ خطٍّ غدَتْ له قواعده وأساليبه الخاصَّة المعروفة عند أهل الفنِّ، والتي اكتسبها عبر الزمن

---

(١) أصول الضبط (ص٢٣٢).

(٢) المقنع للداني (ص١٩)، والمحكم له (ص١١)، ومناهل العرفان للزرقاني (٣٩٧/١)، وتحريم كتابة القرآن بحروف غير عربية لصالح العَود (ص٤٢).

(٣) جميلة أرباب المراصد للجعبري ل ٣٣/ب.

الطويل حتى استقرَّ على الصُّورة المتعارف عليها اليوم، وعلى هذا لا يَحْسُن أن نركِّب قاعدةَ خطٍّ على قاعدةِ خطٍّ آخر، أو أن نَحْمِل خطَّ المصاحف على الخطِّ الكوفيِّ القديم، منعاً من التخليط في الدلالة، ومثال ذلك صورة الياء في الخطِّ الكوفيِّ القديم لها سنٌّ صاعدة، نحو: (في - أخي)[1]، على حين أنَّها في قواعد خطِّ النَّسخ المكتوب به غالب المصاحف المشرقية، ليس لها هذا السنّ في المثالين السابقين: (في - أخي)، وأخَذ هذا السنُّ دلالةً خاصَّةً في خطِّ النَّسخ، فلو وُضِعت هاتان الكلمتان في المصاحف المكتوبة بخطِّ النسخ على قاعدة الخط الكوفيّ لأشكل حرف الجرِّ: (في) بـ: (فبي)، وكلمة: (أخي) بـ: (أختي).

٤. **تحرير قاعدة المسكوت عنه من أحد الشيخَين في استنباط الحكم في حذف الألف أو إثباتها في رسم بعض الكلمات القرآنية**، وهذه القاعدة اعتمدها بعض علماء الرَّسم ولجان المراجعة في المصاحف المطبوعة في العالم الإسلاميّ. وفي رأيي أنها تحتاج إلى إعادة النظر في الضابط الذي استُنبط منه الحكم، ويكون ذلك في ندوة أو مؤتمر جامع يجمع بين لجان المراجعة في المشرق والمغرب، تُعرض فيه الأقوال والأدلَّة، ولستُ هنا بصدد ترجيحٍ في هذه المسائل، إنما أعرض واقعاً موجوداً في المصاحف للجمع لا للتفرقة، على أمل التثبت، ومن تلك المواضع التي يتطلَّب مراجعتها:

---

(١) بحسب ما اطلعتُ عليه من عشرات المخطوطات القديمة للمصاحف المكتوبة بالخط الكوفي، وبخاصة في الكلمات التي أوردتها وغيرها في الغالب الأعمّ. والذي دعاني إلى ذكر هذه النقطة ما رأيته في بعض المصاحف المطبوعة بخط النسخ مطبَّقاً عليها قاعدة الخطِّ الكوفيّ، وما أحدثته من وهمٍ في قراءة بعض الكلمات.

أ. التحقيق في مسألة إثبات الألف بعد اللام المفردة في (١١) كلمة: ﴿تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٢١] ﴿إِصۡلَاحٞ﴾ [البقرة: ٢٢٠] ﴿وَعَلَانِيَةٗ﴾ أربعة مواضع: [البقرة: ٢٧٤]، و[الرعد: ٢٢]، و[إبراهيم: ٣١]، و [فاطر: ٢٩] ﴿بِظَلَّامٖ﴾ [آل عمران: ١٨٢] ﴿لَآئِمٖ﴾ [المائدة: ٥٤] ﴿لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ﴾ [الأنبياء: ٣] ﴿فُلَانًا﴾ [الفرقان: ٢٨] ﴿لَّازِبٖ﴾ [الصافات: ١١] ﴿يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] ﴿غِلَاظٞ﴾ [التحريم: ٦] ﴿حَلَّافٖ﴾ [القلم: ١٠]، فمصاحف المشرق على إثبات الألف في هذه المواضع اعتماداً على المسكوت عنه من أحد الشيخَين(١)، ومصاحف المغرب على تعميم الحذف في كلِّ المواضع التي فيها الألف بعد اللام المفردة(٢).

ب. التحقيق في مسألة حذف الألف في كلمة: ﴿ٱلۡعِظَامِ﴾ [البقرة: ٢٥٩] أُسوةً بنظائرها؛ لأن المنصوص على إثباته فقط هو كلمة: ﴿عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٣]، وباقي المواضع بالحذف، كما نصَّ عليه الدانيُّ وفُهِم من كلام أبي داود، وعلى هذا العمل في المصاحف المغربية دون المطبوع من المصاحف المشرقية(٣).

(١) قال الرجراجيُّ في «تنبيه العطشان» (ص٤٠٣): «وقوله: «سوى قل إصلاح» شرع هاهنا في المواضع التي سكت عنها أبو داود في التنزيل، فهي عنده ثابتة على الأصل، وهي ثلاثة عشر لفظاً: أولها: (قُلْ إِصْلَاحٌ)، وآخرها: (لَازِبٍ)».ا.هـ هذا مع أن أبا داود نصَّ في موضع واحدٍ في كتابه على حذف اللفظ الذي بعده(إِصْلَاحًا)، بقوله: «بحذف الألف بين اللام والحاء وقد ذكر». مختصر التبيين (٢/٢٨٦). وقوله: «وقد ذكر» مع سكوته عنه فيه نظرٌ.

(٢) قال المارغنيُّ في دليل الحيران (ص١٢٦): «والعمل عندنا على ما في «المنصف» من تعميم الحذف في الألف الواقع بعد اللام المفردة، لافرق بين ما اتفق الشيخان على حذفه، أو انفرد أحدهما بحذفه، أو سكتا معاً، أو أحدهما عنه».ا.هـ. وانظر: مخالفات النساخ (ص٦٩).

(٣) انظر: مخالفات النساخ (ص٧٨، ٧٩).

ج. التحقيق في حذف الألف والياء في كلمتَي: ﴿سِقَايَةَ﴾ [التوبة: ١٩] و ﴿وَعِمَارَةَ﴾ [التوبة: ١٩] سكت عنهما الدانيُّ وأبو داود، قال الإمام ابن الجزريِّ: «وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتَي الألف كـ: ﴿ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿جِمَـٰلَتٌ﴾ [المرسلات: ٣٣]، ثم رأيتُهما كذلك في مصحف المدينة الشريفة، ولم أعلم أحداً نصَّ على إثبات الألف فيهما ولا في إحداهما، وهذه الرواية - رواية ابن وردان عن أبي جعفر - تدلُّ على حذفها منهما؛ إذ هي محتملةٌ للرَّسْم»[1].

د. التحقيق في مسألة تعميم حذف الألف في كل ما اشتق من لفظ البركة، نحو: ﴿تَبَارَكَ﴾ [الأعراف: ٥٤] وغيرها، ﴿مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢] وغيرها، ﴿مُبَارَكًا﴾ [آل عمران: ٩٦] وغيرها، ﴿مُّبَـٰرَكَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، فإن الإمام أبا عمرو الدانيَّ نصَّ على حذف الألف في كلِّ الباب إلا ﴿وَبَـٰرَكَ﴾ [فصلت: ١٠]، وذكره في: «فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف»[2].

هـ. التحقيق في حذف الألف بين السين والنون في كلمة: ﴿إِحْسَـٰنًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، وقد نصَّ على إثباتها الدانيُّ[3] وأبو داود[4] على ما هو في مصاحف الكوفيين موافقة لقراءتهم.

---

(١) النشر (٢/٢٧٨)، وانظر: مخالفات النساخ (ص٨٧).
(٢) المقنع (ص١٧)، وانظر: الوسيلة شرح العقيلة (ص٢٦٨)، والدرة الصقيلة شرح العقيلة للبيب التونسي (ل٥٥/أ، و٥٧/ب)، ونثر المرجان (١/٢٩)، ومخالفات النساخ (ص٩٩).
(٣) المقنع (ص١١١). وانظر: الوسيلة شرح العقيلة (ص٢٢٧)، والدرة الصقيلة (ل٤٨/أ).
(٤) مختصر التبيين (٤/١١١٨).

٥. أمورٌ يَحسُن مراعاتها في كتابة المصاحف لتحقيق الوضوح والبيان:

أ. فكُّ تَرَاكُبِ الحروفِ؛ سواءٌ أكانت تُسَبِّبُ إشكالاً في التِّلاوةِ أم لا، نحو: ﴿فِي﴾ [البقرة: ١٠] وغيرها، ﴿يَخْدَعُونَ﴾ [البقرة: ٩]، ﴿بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، بدلاً مِنْ: ﴿فِي﴾، ﴿يَخْدَعُونَ﴾، ﴿بَخْسٍ﴾؛ لأنَّ هذا الفكَّ يساعد في تيسير التلاوة بوضع الحركات فوق حروفها فقط، ويحُول عن ترحُّلها إلى غير حروفها.

ب. رَسْم الهاءاتِ المتوسِّطةِ على شَكْلِ عُقْدَةٍ لزيادة الوضوح في وضع الحركات هكذا: ﴿نَصِيبَهُمْ﴾ [النساء: ٣٣] وغيرها، ﴿شَهْرَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢] وغيرها، بدلاً من: ﴿نَصِيبَهُمْ﴾، ﴿شَهْرَيْنِ﴾.

ج. وَضْعُ أدَوَاتِ النَّفْيِ والنَّهيِ والاسْتِثْناءِ متصلةً بكلماتها ما أمكن ذلك، فلا يحسن أن تكون إحدى هذه الأدوات في نهاية السطر، والكلمة في بداية السطر، كما ورد في بعض المصاحف في الآية الكريمة التالية: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨].

بَلْ تُوضَعُ هكَذا: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨].

د. عَدَمُ وَضْع علامة نهاية الآية في بدايةِ السَّطْرِ، مثل: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ فُرِجَتْ ۝٩ وَإِذَا ٱلْجِبَالُ نُسِفَتْ ۝١٠﴾ [المرسلات: ٩ و١٠]، بَلْ تُوضَعُ هكذا: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ فُرِجَتْ ۝٩ وَإِذَا ٱلْجِبَالُ نُسِفَتْ ۝١٠﴾.

المبحث الثاني
في ضبط المصاحف وعدِّ الآي

١. الأمور التي يلزم مراعاتها في ضبط المصاحف لتحقيق الوضوح والبيان، ولا يحسن التهاون بها:

أ. وَضع النِّقاط فَوْقَ حروفها تماماً، هكذا: ﴿تَجۡتَنِبُواْ﴾ [النساء: ٣١]، ﴿فَتَبَيَّنُواْ﴾ [النساء: ٩٤] وغيرها، فلا يجوز أن تبتعد النقاط عن حروفها أو تترحَّلَ إلى غيرها، كما في بعض المصاحف، نحو نقطتي الياء في: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧] وغيرها، ﴿وَيَمُدُّهُمۡ﴾ [البقرة: ١٥]، أو نقطة الباء في: ﴿رَبِحَت﴾ [البقرة: ١٦].

ب. نَقْط التَّاء والياءِ بشَكلٍ أفقيٍّ في جميعِ المصحفِ، هكذا: ﴿يَبۡتَغُونَ﴾ [المائدة: ٢] وغيرها، ﴿لِّتَبۡتَغُواْ﴾ [الإسراء: ١٢] وغيرها، بدلاً من نقط التاء بشكلٍ رأسيٍّ: ﴿يَبۡتَغُونَ﴾، ﴿لِتَبۡتَغُواْ﴾.

ج. وَضْع الهمزة فوق صورتها تماماً، هكذا: ﴿أَخَذَ﴾ [آل عمران: ٨١] وغيرها، ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: ١١] وغيرها. وهذا من الأمور المتعيِّنة على الخطاط؛ إذ كثيراً ما نرى في المصاحف ابتعاد الهمزة عن صورتها، خاصة المتركبة مع (لا).

د. وَضْع الألف الملحَقة (الصَّغيرة) فوق صورتها، هكذا: ﴿ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٩ و٤٦]، ﴿ٱفۡتَرَىٰٓ﴾ [آل عمران: ٩٤] وغيرها؛ لأنها هي المعوَّل عليها في النُّطق، ونجدها في بعض المصاحف قد ترحَّلت إلى ما قبلها، وحينئذٍ تفقد دلالتها، والهدف من وضعها.

هـ. تَسْوية علامتَي صلة الهاء (الياء والواو الملحقتَين الصَّغيرتَيْن) على السَّطْر هكذا: ﴿عِبَادِهِۦ﴾ [الفرقان: ٥٨] وغيرها، ﴿وَرَآءَهُۥ﴾ [البقرة: ٩١] أو تحته قليلاً، لأنهما كالثابتَين رسماً.

و. وَضْع الحركات فوق حروفها أو تحتها تماماً، وخاصَّة المنقوطة، دون الزِّيادة في مدِّها، مع المحافظة على تَوْحيد سماكتها، هكذا: ﴿وَنَجْوَىٰهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨] وغيرها، ﴿خُطُوَٰتِ﴾ [البقرة: ١٦٨] وغيرها، ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، ﴿وَلِتَسْتَبِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥]، ﴿وَرَجِلِكَ﴾ [الإسراء: ٦٤].

ز. مراعاة شكل تنوين النَّصْب المتتابع، ليكون موافقاً لما اعتمده أئمَّةُ الضَّبط من أنَّ الحركة هي التي تُباشِرُ الحرف والحركةَ الثَّانيةَ البعيدةَ عنه هي للتنوين، هكذا: ﴿جَمْعًا﴾ [الكهف: ٩٩] وغيرها، ﴿مُّنۢبَثًّا﴾ [الواقعة: ٦].

ح. وَضْع علامة المدِّ موسَّطةً فوق حرفها أو ما بعده بقليل، هكذا: ﴿بِأَسْمَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]؛ لأن الزيادة في المدِّ إنما هو لوجود الهمزة، ولذلك توضع المدَّة مائلةً إلى الهمزة، أو موسَّطةً فوق حرف المدِّ.

ط. وَضْع حركتَي الطَّاء والظَّاء قبل الشَّوْلة، هكذا: ﴿يَبْسُطُ﴾ [الرعد: ٢٦] وغيرها، ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥] وغيرها.

ي. توضيح علامة الصِّفر المستدير، والتَّفريقُ بينها وبين الصِّفْر المستطيل القائم، هكذا: ﴿ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٩] وغيرها، ﴿أَنَا۠﴾ [البقرة: ٢٥٨] وغيرها؛ إذ إن بعض خطاطي المصاحف يصغِّر الصفر المستطيل القائم، فيسوِّيه بالصفر المستدير.

٢. مراعاة عَدِّ الآي للمصحف المطبوع برواية من الروايات، كمراعاة العدِّ الكوفيِّ في المصحف المطبوع برواية حفص عن عاصم، والعدِّ المدنيِّ للمصحف المطبوع برواية ورش عن نافع.. وهكذا؛ إذ طبعت بعض المصاحف برواية ورش على ما يوافق العدد الكوفيِّ، فاختلَّت في العدد وفي الرواية خاصةً مع رؤوس الآي في مثل سورة طه في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣]. والمعلوم أن رأس الآية في المصحف المدنيِّ هو على كلمة ﴿هُدٗى﴾.

٣. حذف الألف الملحقة الثانية في كلمة: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ﴾ [البقرة: ٧٢] اكتفاءً بصورة الهمزة: لأنَّها مستغنيةٌ بصورتها، وقياساً على نظائرها في المصحف، نحو: ﴿يَسۡتَـٔۡخِرُونَ﴾ [يونس: ٤٩] ﴿يَسۡتَـٔۡذِنُكَ﴾ [التوبة: ٤٤]، قال الإمام الدانيُّ: «والهمزة حرفٌ مستغنٍ عن الصورة»[١]، وقال الإمام أبو عبد الله التنسيُّ: «والقياس في الثانية ألا تُلحق، ويكتفى بالهمزة كما عند الجمهور في غيره»[٢].

٤. حذف الدائرة على الياء، ووضع صورة الهمزة تحت الياء في كلمة: ﴿تِلۡقَآيِٕ﴾ المرسومة بالياء في ضبط المصاحف المغربية، ويلزم معاملتها كضبط المشارقة هكذا: ﴿تِلۡقَآيِٕ﴾ [يونس: ١٥] حسب ما قرَّره الإمام الدانيُّ وأبو داود وأئمة الضبط[٣].

---

(١) المحكم (ص١٨١).
(٢) الطراز في شرح ضبط الخراز (ص٣٠٦).
(٣) انظر تحقيق هذه المسألة في: مخالفات النساخ (ص٨٩).

٥. علم الضبط موضوعٌ في أساسـه لتيسير التلاوة وإزالة الإشكال والالتباس في التـلاوة، فـكلُّ أمر يُحدِثـه العلماء اليوم في المصاحف يـؤدِّي إلى تحقيق هذا الغرض، والقياس على ما رُوي فلا بأس من استعماله بشرط أن توافق على ذلـك المراجـع العلمية المتخصِّصـة والهيئات العلميَّـة المعتبرة، ومثال ذلـك تـركُ المتقدِّمين نقْطَ صـورة الياءِ المتطرِّفـة مطلقاً في مثـل: (يُوصِى ويُـوصَى) إنما هـو لعدم الالتباس بغيره عند النـاس في عصرهم. وبمفهوم المخالفـة: إن هـذا الأمـر لو التبـس عندهم بغـيره لنقطوه، وكـأنَّ في هذا تشريعاً لنا بالإباحة، فلو نُقِطَت الياءُ المتطرِّفة التي تُلفَظ صراحةً، في مثل: (يوصي ومحياي) قياسـاً على المبتدأ بها والمتوسـطة، فلا يعدُّ هذا ابتداعاً في المصاحـف، إنما هو من بـاب القياس على ما رُوِيَ لاتحـاد العلَّة. وإذا كان أهل عصرنا قد فسدت ألسنتهم، ودخل اللَّحنُ على كثير منهم، وصاروا لا ينطقون على سجيَّتهم، فالأجود نَقْطُ الياء في جميع حالاتها التي تلفظ فيها يـاء صحيحة صريحـةً، فَصْلاً بين مشـتَبِهَين، دفْعًا للَّبـس والوهم والخطأ، وتيسـيراً للقارئ، وتحقيقاً للمطابقـة بين المنطوق والمكتوب الذي هو أحد الأهداف الكبرى لعلم الضبط. والياءُ تسـعة أقسام أقترح أن ينقط خمسة منهـا: المفتوحة نحو: ﴿هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨] و[طه: ١٢٣]، والمضمومة نحو: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨]، والمكسـورة نحـو: ﴿فَبِأَيِّ﴾ [الأعـراف: ١٨٥] وغيرها، والسـاكنة الحيـة نحو: ﴿ذَوَاتَيۡ أُكُلٍ﴾ [سبأ: ١٦]، والسـاكنة الميتة نحـو: ﴿ٱلَّذِى﴾ [البقـرة: ١٧] وغيرها؛ لأن كلّ هذه يتلفَّـظ بها ياء صريحة. أما الـتي لا تنقط لعـدم الالتباس بغيرها فهي: المنقلبـة نحو ﴿ٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠] وغيرهـا، وصورة الهمـزة نحو: ﴿ٱمۡرِيٍٕ﴾ [النور: ١١] وغيرهـا، والزائدة نحو ﴿مِن نَّبَإِيْ﴾ [الأنعام: ٣٤]، والملحقة نحو ﴿يُحۡيِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وغيرها.

٦. اتساع دلالة علامات الضبط واستعمالاتها علامةٌ على عدم التعصب لمذهب المشارقة أو المغاربة: فقد اجتهد الأئمة رضوان الله عنهم في وضع علامات الضَّبط ما بين مقلٍّ ومُكْثر، واتسعت دلالة علامات الضبط واستعمالاتها، ومثال ذلك النقطة أو الدائرة المطموسة الوسط (●)، استعملها الإمام أبو الأسود الدؤليُّ أولاً لضبط أواخر الكلمات، فيما يسمَّى بنقط الإعراب، ثم اتسع استعمالها في المصاحف؛ ليشمل التعبير عن الإمالة، وتخفيف الهمزة، وهمزة الوصل... إلخ، ومن هذا التسامح في الاستعمال اتَّسعت دائرة الاختيار بين المصاحف المشرقية والمغربية في العلامات المبذولة التي قدَّمها الأئمة، فربما اشتركت هذه المصاحف على السواء في العلامة والدلالة: كاستعمال الجرَّة (-) للفتحة والكسرة، واستعمال النقطة لتخفيف الهمزة. وربما اختلفَت في الاستعمال، كاستعمال النقطة للتعبير عن همزة الوصل في أكثر المصاحف المغربية، واستعمال رأس صاد (صـ) للتعبير عنها في المصاحف المشرقية.

واستقرَّت دلالة هذه العلامات في كتب الضبط، وكان للأئمة فيها مناهج واضحة. ولذلك فلا داعي للتعصُّب القوميّ لبعض العلامات؛ بحجة أنَّ مصاحف المغرب استعملتها خاصَّة أو مصاحف المشرق خاصَّة، فهذا القول لا يُعتدُّ به؛ لأنَّ هذه علامات مبذولةٌ للجميع، ولا حقّ محفوظاً لأحدٍ فيها، وهناك مصاحف طبعت في بلاد المغرب استعملت أكثر علامات المشارقة، كمصحف الجزائر الوطني برواية ورش عن نافع بخط محمد سعيد الشريفي، ومصحف إفريقيا المطبوع برواية الدوريّ عن أبي عمرو (أصلُه المصحف المطبوع برواية حفص عن عاصم بخطّ عثمان طه).

٧. لا حرج من استعمال أيٍّ من العلامات التي وُجدت في المصاحف المشرقية والمغربية **بشرط** عدم اللَّبس في الدلالة بينها وبين غيرها من العلامات، ومن الأمثلة المشْكِلَة ما يأتي:

أ. استعمالُ الجرَّة (-) للتعبير عن السكون، في بعض المصاحف المطبوعة برواية ورش في كلمة ﴿بِأَيَيْدِ﴾ [الذاريات: ٤٧] مثلاً، فهو مشكِلٌ لالتباسه بالفتحة. وقد ذكر أئمة الضبط أن استعمال الجرَّة للسكون هو مذهب نقاط الأندلس، لكنَّهم استعملوه مع نقط أبي الأسود الدؤليِّ[١].

ب. تعرية اللام في الأسماء الموصولة المفردة والمجموعة فيصير مشكِلاً في التفريق بينها[٢]، وذلك في المصاحف المغربية خاصة، مثل ﴿وَفَصِيلَتِهِ اِلتِے تُوِيهِ﴾[المعارج: ١٣]، ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ اُلتِےٓ أَرْضَعْنَكُمْ﴾[النساء: ٢٣]، أما المصاحف المشرقية فعالجت ذلك بشكلٍ واضح بالألف الملحقة: ﴿وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِي﴾ [المعارج: ١٣] و﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. ولا يحتجُّ هنا بوضع مسافة في ﴿الَّـتِي﴾ عن ﴿الَّتِي﴾ كما في بعض المصاحف المغربية؛ إذ هو غيرُ كافٍ في الدلالة على المقصود.

---

(١) المحكم (ص٥٢).
(٢) مخالفات النسَّاخ لأحمد شرشال (ص٥٣).

المبحث الثالث
في مراجعة المصاحف وتدقيقها

١. **تحقيق روح العمل الجماعيّ في مراجعة المصحف أكثر من مرَّة**: إن الجهد الحريص من قبل لجان مراجعة المصاحف في العالم الإسلاميّ لتحقيق سلامة النصّ القرآنيّ محمودةٌ، لكن الفائدة التي ترجى من وجودها هي تحقيق روح العمل الجماعيّ بغية تحصيل أفضل النتائج من اجتماع الخبرات وانصهارها، وذلك بعدم انفراد الأعضاء كلٌّ بجهده أو برأيه، حتى ولو كان رئيساً للجنة، وهذا المكسب غير متحصِّلٍ في العمل الحالي لأكثر لجان مراجعة المصاحف فيما أعلم؛ لأن العمل الذي تقوم به حالياً ينطلق من آلية عمل فردية في كثير من الأحيان، حيث يقدَّمُ المصحفُ المطلوبُ مراجعته إلى أحد الأعضاء؛ ليقوم بمراجعته وإعطاء رأيه العلميّ، ولا يُتداول المصحف بين أعضاء اللّجنة للتشاور والمدارسة العلمية، بمعنى أن المصاحف المراجعة لا تكون جماعية بطريقة التهجية أكثر من مرة، بل يعطى المصحف لواحد أو اثنين من أعضاء اللجنة ليقوم بمراجعته، ويعطي تقريره، ولذلك تظهر أخطاء أو سهو في المراجعة. وعندئذ تغيب الفائدة الحقيقية المرجوّة من وجود هذه اللِّجان، ويرجع الأمر عملياً إلى تقديم المصحف إلى أحد الحفاظ المدققين لمراجعته، وهم يتفاوتون بحسب مُكنتهم العلمية، وهذا الأمر كان له من السلبيات والآثار في ظهور بعض الأخطاء في المصاحف نتيجة السَّهو البشريِّ.

٢. **وجـوب تسريع عملية مراجعـة المصاحف مع الحرص على سـلامة النصّ القرآني**: على صعيد آخر فإن هذا الجهد الحريص الذي تقدّمه لجان مراجعة المصاحف - بالرغم من ضرورته لسلامة النصّ القرآنيّ - يعود بالضرر على دَورها وسمعتها إذا استنزف من الوقت أكثر مما ينبغي بكثير (بسبب غياب الآليـات والمعايـير والضوابط والخبرات التي تـراعي ضرورة عاملَي الإتقان والسرعـة) ليُنظر إليها على أنها جهة مبطِّئة للأعمال (وإن حُمدت نتيجتها النهائيـة لجهة سـلامة النص القرآنيّ)، ويعود بالـضرر على دور النشر ثانياً الـتي تكلَّفت الوقت والجهد والمال في سـبيل إعداد مشـاريعها القرآنية وإخراجهـا وطبعها. وفي ظل ذلك الاسـتنزاف الزمـني ربما لجأ العديد من تلـك الجهات الطابعة والتي تتوخى الحرص على كلام الله لالتماس التأكد من سلامة نصِّ مصاحفها من جهات بديلة قد لا تكون بمستوى المهمة وللحصول على تراخيص قد تكون ذات مصداقية غير كافية.

٣. **استعمال الوسائل العصرية في عملية مراجعة المصاحف وتدقيقها**: لمعالجة النقطة السابقة، وهي تسريع مراجعة المصاحف والتأكد من سلامتها يُلجأ إلى ثلاثة أمور:

أ. نسـخة قياسـية حقَّقت أعلى معايـير السـلامة والموثوقية، على غرار المصاحف التي أرسـلها سـيدنا عثمان بن عفـان رضي الله عنه إلى الأمصـار، وتكـون مبذولـةً للناشرين ضمـن مواصفات وشروط خاصة تضمن لها السلامة واستمرارية هذه السلامة.

ب. برنامج حاسـوبيٌّ يتمُّ فيه مراجعة المصاحف آلياً، ويسـتعان في ذلك بالخبراء في هذا المجال.

ج. الاستعانة بالتسجيل الصوتيِّ في تهجية الكلمة حرفاً وعلامةَ ضبطٍ[١].

٤. **استعمال الألوان في المصاحف وصعوبة مراجعتها**: استعمل عُلَماءُ الضَّبْطِ ألواناً لعلامات الضبط مختلفةً عن المدادِ الأسود الذي كُتب بين يدي النبيِّ ﷺ، تميـيزاً له وتأدُّباً معه، ثمَّ جرت المصاحف على كتابتها باللَّون الأسـود منـذ القـرن السـادس الهجريّ في المـشرق، واسـتمرَّ اسـتعمال الألوان في المغرب، ثمَّ لما تعذَّر ضبطُ ذلك في المطابع في أوَّل أمرها، جُعِلَتْ العلاماتُ بِلَوْنٍ واحِدٍ، حتى أَلِفَها الناس واسـتقرَّ أمرُها كذلك، ثمَّ تيسَّر أمرُ الألوان في المطابـعِ ثانيةً في هذا العصر، لكنَّه لم ينضبط إلى الآن، كما نراهُ في أكْثَرِ الْمصاحِفِ المطبوعةِ اليوم مع الأسَـفِ الشَّـديد من تَدَاخُل الألوانِ ونَقْصِ أحْبَـارِ الطِّباعةِ، وخاصَّةً في اسْـمِ الجلالة وما سـواهُ، هذا مـع انتقال حُمَّى الألـوان إلى أغراضٍ مختلفةٍ كتلوين اسـم الجلالة المفخَّـم دون المرقَّق، أو تلويـن بعض الآيات، أو الأسـماء، أو الأفعـال أو الحروف، أو بعض أحكام التجويد والقراءات، أو للدلالة على المعاني، أو الموضوعات.. إلخ.

وتنافس الناشرون وتسـابقوا في هذه الأفكار وتغوَّلـوا وأسرفوا في مديحها، وأخذوا بحمايتها، بل وأخذ بعضهم براءاتِ اختراعٍ عليها، بل ازداد الأمر سـوءاً حـتى لجأ بعضهـم إلى المحاكـم، فهل تتصـوَّر عاقلاً يضـع في أول المصحـف الذي قـام بنشره حكـمَ المحكمة ببراءة مصحفـه، أو ببطلان فكرة غيره؟! ومن أجل ماذا.. ولأيِّ شيءٍ هذا؟! أهو خدمة لكتاب الله؟!

---

(١) تـم التسـجيل الصوتيُّ لكامل القـرآن الكريم بطريقـة التهجية في وزارة الأوقاف السـورية، وبهذه الطريقة يتم مراجعة المصاحف فيها.

ولبيان الحكم في هذه الأمور أقول:

- **إن كان يُنظر إلى هذه الأفكار الملوَّنة من ناحية الأدب والصيانة مع كتاب الله.** فالأصل ألا يكون لأحدٍ حقٌّ محفوظٌ في كتاب الله؛ لأنه تسابقٌ في الخيرات وتنافسٌ في الخدمة. وهذا ما نبَّه إليه أكثر العلماء في أقوالهم. ولأن دائرة القرآن الكريم طاهرة محميَّة مصونةٌ بالأدب بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾ [فصلت: ٤١].
- **وإن كان يُنظر إليها من ناحية علمية** فهذه الأفكار الملوَّنة أكثر أحكامها ثابتة مسطَّرةٌ في الكتب لا تشويش عليها، واختلفت طرائق الناس في الدلالة عليها قديماً وحديثاً ومن هنا كان التعلُّق، والمهتمُّ هو الذي يختار ما يناسبه من الطرق، ولا سلطان لأحد فيها.
- **وإن كان يُنظر إليها من ناحية تجارية** فنحن هنا أمام أعمالٍ تجاريةٍ بسيطةٍ استغلَّتْ حبَّ الجمهور لكتاب الله تعالى، وتعلَّقت بالقرآن الكريم من حيث الدلالة على بعض الأحكام والموضوعات فراجَتْ وانتشرت، لا لقيمتها في ذاتها بل لتعلُّقها كجلدة المصحف حين تعلَّقت به، ولا تحتاج هذه الأعمال إلى اللُّجوء إلى المحاكم والقضاء، وحَشْد الحشود لإثبات الحقوق فيما يُزعم، ولكنَّ الدعاية المبالغ فيها لها، والأموال التي أُنفقت في سبيلها مع جشع النفوس وتسلُّطها، ومعاملة هذه الأفكار الملوَّنة كمنتجات صناعية يجوز حمايتها، وتسجيلها كعلامات تجارية بغضِّ النظر عن تعلُّقها بالمصحف الشريف، هذا مع إصغاء الجهات القضائية والحقوقية لها، هي التي جعلتها تأخذ حجماً كبيراً ونزاعاتٍ، وأحكاماً امتلأت بها ساحات المحاكم مع الأسف الشديد.

ويبـقى الحديث هنـا في هذه النقطة في إجـازة هذه الأفـكار الملوَّنة، فأكثر العلماء ولجان مراجعة المصاحف في العالم الإسلاميِّ منعَتها؛ سَدّاً للذَّرائع، ولما فيها من فوضى وتشويش على الناس، وبعض اللِّجان أجازَتها، فإن كان ذلك فهي تتحمَّل مسـؤولية مراجعتها لوناً، كمراجعتها للمصاحف كلمةً وحرفاً وعلامة ضبـطٍ. فمسـألةُ الألوان في المصاحف إذا كانت دالَّةً فشـأنُها كشـأن علامات الضبط في المراجعة؛ لأنَّها ليسـت زخرفةً وزينـةً للمصاحف لا يُلتفت إليها في الغالب.

ولا يُعـفي لجان المراجعـة أن تقول عن منهج هذه الأفـكار: إنها قد طبِّقت تطبيقاً صحيحاً؛ لأن في هذا هروباً من المسؤولية وتنصُّلاً منها. فإجازة الفكرة شيءٌ، ومراجعتهـا وتطبيقهـا شيءٌ آخـر، ودليـل ذلـك أنَّه وُجِـد في بعض هذه المصاحف سبعون (٧٠) خطأً في استعمال اللَّون، واكتفت إحدى لجان مراجعة المصاحف بقولها في حقِّه: إن الفكرة قد طُبِّقت تطبيقاً صحيحاً.

المبحث الرابع
في طباعة المصاحف ونشرها

١. **أخطاء الطباعة في المصاحف**: إن شيوع الإقبال على طباعة القرآن الكريم وتوزيعه من قبل العديد من الجهات في العالم الإسلاميّ لأمرٌ يدلُّ على بقاء الخير في هذه الأمة، ويُثلِج الصَّدر في ميدان يُتسابَق فيه وأكرِم به، لكن هذا الشيوع لا بدَّ أن يخضع لمعايير الجودة والمراقبة التي تكفَل لكتاب الله تعالى الصدور بالدقة والإتقان والصحة الواجبة له. وفي ظلِّ ظهور أخطاء فادحة من عدد من إصدارات القرآن الكريم المتداولة وتكرار ذلك، فقد وجب على الجهات المختصة الأخذ بزمام المبادرة لتصحيح هذا الوضع المقلق في ميدان شديد الحساسية ألا وهو ميدان نشر كتاب الله تعالى، وقد تلخَّصت الأخطاء التي يكتشفها الناس في المصاحف فيما يلي:

أ. الزيادة والنقص في الحروف وعلامات الضبط من الحركات والنقاط وغيرها.

ب. الخطأ في تشكيل الحروف.

ج. ترحيل الحركات إلى غير موضعها.

د. مطُّ الحركات من موضعها إلى ما يجاورها.

هـ. تزاحم الحركات في الكلمة الواحدة.

و. تزاحم الكلمات في السطر الواحد، وعدم ترك مسافة مناسبة بين الكلمات المتجاورة؛ مما يؤدي إلى الخلل في تهجية الكلمة.

ز. المبالغة في تطويل الحركات وتقصيرها على حساب نظائرها.

ح. رداءة الطباعة مما أدَّى إلى غياب بعض الأحرف أو تحريف النُّطق بها.

ط. الخلل في تجميع الملازم ممَّا أدَّى إلى وضع السور في غير موضعها، أو تكرارها، أو وجود صفحات بيضاء في المصاحف.

ي. التداخل في الألوان، وخاصة في المصاحف التي تلوِّن الكلمات؛ إذ كثيراً ما نرى الكلمة الملوَّنة فوق السطر أو تحته، أو مركبة مع التي بجوارها ومتداخلة معها.

ك. نقص أحبار الطباعة، وخاصة في المصاحف التي تستعمل الألوان.

ل. عدم وجود إذن بالتداول من الجهات الرسميَّة.

٢. **اعتماد أسماء شخصيات علمية فخرية دون أن يكون لها أي دور حقيقي في المصحف المطبوع:** تسعى بعض الجهات الناشرة للمصاحف إلى أخذ تقريظ على مصاحفها من بعض الشخصيات والمراجع العلمية والقرآنية لترويج مصاحفها، أو اعتماد أسماء فخرية في لجانها، دون أن يكون لهذه الشخصيات (مع حفظ المراتب والألقاب) أي مشاركة حقيقية في المصحف. وهذا أمرٌ لا يجوز في حقِّ كتاب الله تعالى والقيام بواجب صيانته، فضلاً عن أنه يسبِّب إحراجاً كبيراً للجان مراجعة المصاحف الرسمية عند اكتشاف أخطاء في هذه المصاحف، ويقلِّل من هيبة هذه الشخصيات. والرأي أن لا يعطى المصحف تقريظاً إلا بعد أخذه إذناً بالتداول من اللجان الرسمية وأعضائها الفاعلين.

٣. الضوابط الإدارية والعلمية من قبل لجان المراجعة لتلافي الأخطاء في طباعة المصاحف:

أ. التأكُّد التام من سلامة النصِّ القرآنيِّ من الأخطاء من الزيادة أو النقص أو الترحيل للحركات والنقاط أو الخطأ في التشكيل.

ب. التأكد التام من سلامة أصل الرسم العثماني ودقة تطبيق مناهج الضبط الموضوعة في مختلف الروايات.

ج. التأكد التام من سلامة كامل الإضافات المرافقة للرسم العثمانيّ والتي يتبعها بالإضافة للرسم العثماني وضبطه، عدُّ آياته وعلامات وقفه وتجزيئه وترويسة صفحاته، وذلك بحسب الرواية المعتمدة، ووفقاً لمنهج الضبط المعتمد.

د. التأكد من كل الملاحق المزادة في أول المصحف وآخره، كفهرس أسماء السور وصفحة التعريف بالمصحف والالتزام بما ورد فيها في المنهج الذي ذكر في صفحة التعريف بالمصحف.

هـ. التأكد من سلامة تسلسل سور المصحف وصفحاته، وعدم الخلل في ترتيبه وإخراجه.

و. التأكد من جودة عمليات التحضير الطباعي والطباعة والتجليد بما يؤدي لسلامة نسخه من العيوب.

ز. وجوب مراعاة الدقة التامة في طبع وجمع وترتيب الصفحات والملازم، والخياطة والتجليد، وجودة الورق وسلامته والتأكد من نظافته من أحبار الطباعة وخلوِّ المصحف من عيوبها. مع ملاحظة أن الناشر هو المسؤول الوحيد عن عملية مراقبة الطباعة في المطابع.

ح. تحمُّل الناشر لتبعات أيِّ خطأ يظهر في المصحف أمام الجهات الرسمية.

ط. التنبيه لتعرُّض الناشر لسحب التصريح ومصادرة جميع النسخ وغيرها من الإجراءات الرادعة في حال مخالفة الشروط والمعايير المنصوص عليها التي تقدّمت.

الخاتمة

هدفَ هذا البحث إلى وضع أسس وضوابط ومعايير قياسية لتحقيق أعلى درجات الوضوح والبيان للنصِّ القرآنيِّ، بما يحقق رسالته في تيسير تلاوته على الناس، وبما يصونه ويحرسه من التحريف والخطأ، ويخرجه بالصورة اللائقة به، الأمر المتعيِّن الذي يضع الأمانة في عنق كلِّ كاتب للمصحف وناشره وطابعه بإخراجه على الصُّورة اللّائقة به.

وطرَح البحثُ أفكاراً وأسئلةً قابلة للنقاش في رسم المصاحف وضبطها، ومراجعتها وتدقيقها، وطباعتها ونشرها.

وخلص **المبحث الأول** إلى ما ينبغي مراعاته في رسم المصاحف من الالتزام به، وأن هذا الالتزام لا دخل له بأسلوب الخط ونوعه الذي يتحكم فيه ضوابط فنية متعددة، وأنه لا يُحمل خطٌّ على خطٍّ، ونبَّه إلى بعض الأمور التي يحسن مراجعتها وتحقيقها في رسم بعض الكلمات، مما خالفت فيه بعض لجان مراجعة المصاحف في العالم الإسلاميِّ المشهورَ من أقوال الأئمة. وانتهى إلى أمورٍ يحسن مراعاتها في كتابة المصاحف لتحقيق الوضوح والبيان.

أما **المبحث الثاني**: في ضبط المصاحف وعدِّ الآي: فخلص إلى ما ينبغي مراعاته في ضبط المصاحف لتحقيق الوضوح والبيان من وضع النقاط فوق الحروف تماماً، ووضع صورة الهمزة (ء) فوق حرفها، إلى غير ذلك من الأمور التي رآها ضرورية في ضبط المصاحف، وكذا ذكر أهمية مراعاة عدِّ الآي للمصحف المطبوع برواية من الروايات وما ينشأ من خلل في الرواية عند

فقـدان ذلـك، وخُتم هذا المبحث ببعض الأمور التي هي قابلة للطرح والنقاش كنقط الياءات المتطرفة التي تلفظ ياء، نحو: (يوصي ومحياي)، وأن هذا لا يعَدُّ هذا ابتداعاً في المصاحف؛ لاتحاد العلّة بالقياس على مع ما روي، وختم ببعض الأمور التي لزمه التنبيه عليها من اتساع دلالة علامات الضبط واستعمالاتها، وعدم نجاعة التعصب لمذهب المشارقة أو المغاربة في ضبط المصاحف.

وقـدَّم **المبحـث الثالـث** الضوابط والأسـس الـتي ترتكز عليهـا عملية مراجعـة المصاحـف وتدقيقهـا، كتحقيـق روح العمـل الجمـاعيّ في مراجعة المصاحف، وتداول المصاحف أكثر من مرة، مع مراعاة عامل الزمن بما لا يخلّ بسـلامة النصِّ القرآني، ونبَّه إلى أهمية اسـتعمال الوسـائل العصرية في عملية مراجعة المصاحف وتدقيقها، وختم هذا المبحث بالحديث عن ظاهرة استعمال الألوان في المصاحف وخطورتها، والمسـؤولية التي تقع على بعض لجان مراجعة المصاحف في إجازتها ومراجعتها وتدقيقها.

وأمـا **المبحـث الرابـع** والأخـير: في طباعـة المصاحـف ونشرهـا، فقـدَّم معايير الجـودة والمراقبة التي تكفَلُ لكتاب الله تعالى الصدور بالدقة والإتقان والصحـة الواجبة له، في سـبيل معالجـة الأخطاء التي يجدها النـاس في طباعة المصاحف من الزيادة والنقص في الحروف والحركات، وترحيل الحركات إلى غير مواضعها، ورداءة الطباعة، والخلل في تجميع الملازم، والتداخل في الألوان، وغير ذلـك، وختـم هذا المبحث بالضوابط الإدارية والعلميـة من قبل لجان المراجعة التي تكفل تلافي الأخطاء في طباعة المصاحف إن شاء الله تعالى.

أسأل الله عزَّ وجلَّ أن ينفع بهذا البحث كلَّ من قرأه، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

١. **أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار**: للإمام أبي داود سليمان بن نجاح (ت: ٤٩٦هـ)، دراسة وتحقيق د. أحمد بن أحمد شرشال، مطبوعات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م).

٢. **تحريم كتابة القرآن الكريم بحروف غير عربية**: أبو سهل صالح علي العَوْد، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، (ط١) (١٤١٦هـ).

٣. **التكملة لكتاب الصلة**: ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت: ٦٥٨هـ)، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة – لبنان، (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م).

٤. **تنبيه العطشان على مورد الظمآن**: أبو علي حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (ت: ٨٩٩هـ)، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم اللغة العربية بجامعة المرقب في ليبيا، تحقيق محمد سالم حرشة، (٢٠٠٥م – ٢٠٠٦م).

٥. **جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد**: برهان الدين إبراهيم ابن عمر بن خليل الجعبري (ت: ٧٣٢هـ)، مخطوطات المجلس الوطني اسطوان (١٦٥) في مجال القرآن والقراءات.

٦. **الدرة الصقيلة في شرح العقيلة**: أبو بكر بن أبي محمد عبد الغني المشتهر باللَّبيب التونسيّ (ت قبل ٧٣٦هـ)، مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف، رقم النسخة (٣٠٠٨٣٨).

٧. **دليل الحيران على مورد الظمآن**: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي (ت: ١٣٤٩هـ)، دار الحديث، القاهرة.

٨. **الطراز في شرح ضبط الخراز**: للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله التنَسيِّ (ت: ٨٩٩هـ)، دراسة وتحقيق د. أحمد بن أحمد شرشال، مطبوعات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (ط١) (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

٩. **المحكم في نقط المصاحف**: للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد القومي في الإقليم السوري - مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم - دمشق (١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م).

١٠. **مخالفات النساخ ولجان المراجعة والتصحيح لمرسوم المصحف الإمام**: د. أحمد بن أحمد شرشال، دار الحرمين، القاهرة (ط١) (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

١١. **المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط**: للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

١٢. **مناهل العرفان في علوم القرآن**: محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (ط٣).

١٣. **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١) (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)

١٤. **نثر المرجان في رسم نظم القرآن**: محمد غوث بن ناصر الدين محمد بن نظام الدين أحمد النائطي الأركاني (ت: ١٢٣٨هـ)، مطبعة عثمان بريس، حيدر آباد، (١٣٣٣هـ).

١٥. **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت: ١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، (ط١) (١٩٩٧م).

١٦. **الوافي بالوفيات**: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

١٧. **الوسيلة إلى كشف العقيلة**: علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد - الرياض، (ط٢) (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

فهرس الموضوعات